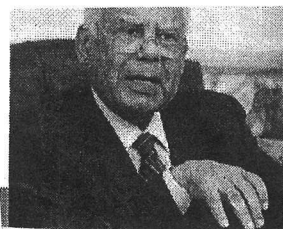


# اكتشافات الغاز والسياسة الاقتصادية



دكتور هاني السعيد

## الهجوم ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥

### مصر الغاز

تشير الأنباء المنشورة إلى احتمالات كبيرة لتوافر الغاز في مصر خلال السنوات القادمة، وذلك بأحجام هامة ومن هنا ضرورة التعامل مع هذا الواقع الجديد المحتمل والنوع بغير كبير من الحكمة، ولا يجوز الاستمرار بنفط المنطق القديم في استخدام عائدات البترول. وينبغي بالقول بأن مشكلة مصر الاقتصادية الكبرى يمكن أن تلخص في أمرين أساسيين، الأول هو انخفاض الكبير في معدلات الأبخار، والثاني الاستنزاف والأمراض التي تصيب مصر فقيرة في مصادر الطاقة المتاحة، كما هناك المكائبات واحتمالات كبيرة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، ولكنها أمور تحتاج إلى سنوات واستثمارات هائلة. ويظل الوضع القائم هو أن مصر حاليا فقيرة في مصادر الطاقة، فهي لا تعرف مساقط مائية. مثل الهند وكندا. ومصادرهما من البترول (حتى الآن) غير كافية، ولا يوجد بها فحم، ومازالت البترول النووية محل جدل.

أما نقص معدلات الأبخار، فيرجع إلى انخفاض متوسط الحمل الغربي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك العام. فيقدر حجم الاستهلاك العام في مصر بما لا يقل عن ٨٥٪ من الناتج الإجمالي. ومعنى ذلك أن الاقتصاد المحلي غير قادر على توفير مصادر الطاقة للأبخار والاستثمار بأكثر من ١٥٪ من الناتج الإجمالي، وهي نسبة غير كافية لتحقيق قدرة في الحمل القومي. وقد رأينا أن الدول التي حققت إنجازا ملموسا في تاريخنا المعاصر، كانت تخضع بمعدلات تتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ سنويا، ولقد لا تقل عن ثلاثة عقود.

ومن هنا، فإن توافر الغاز بكميات كبيرة كما هو متوقع يمكن أن يمثل نقادا، الأمر، بنصحبح الخلل في انخفاض معدلات الأبخار والاستثمار من ناحية، وتوفير مصادر الطاقة والتي كانت أحد أهم أسس الثورة الصناعية من ناحية أخرى.

ولكن ينبغي لذلك، أن تتعامل مع الغاز وعوائده بكل حكمة ومسئولية. وقد ذكرت في مقالتي السابق، أن الغاز هو «ثروة» للشعب للصير بأجباله الحالية والمستقبلية، وبالتالي لا ينبغي أن يعامل كمخجل، يضاف إلى اللوامة العامة وينفق منه على أشكال الاستهلاك كالأغذية «ثروة»، والعائد منه ينبغي أن يخصص للإنفاق على الاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية للبلد. وقد أشرت في مقالتي السابق إلى أن النرويج، وهي دولة نفطية، اعتمدت منذ البداية النظر إلى عوائده باعتبارها جزءا من «ثروة البلاد»، تستخدم فقط للاضافة إلى الطاقة الإنتاجية للدولة من خلال «صندوق سيادي للاستثمار»، ويمكن في مصر، أن أخذ بهذا الأسلوب، أن يضاف إلى إيرادات هذا الصندوق، حصة كل الإيرادات غير المنتجة والناجمة من التصرف في ثروة البلد، مثل حصة بيع أراضي الدولة أو عائدات استغلال المناجم والمحاجر، وبهذا يعتبر هذا الصندوق السيادي، هو الوسيلة للإرتفاع بمعدلات الأبخار والاستثمار في مصر، وبما يتناسب مع ما حققته النمور الآسيوية وأخيرا الصين، وذلك بالارتفاع بهته المعدلات إلى ٢٠٪ من الناتج الإجمالي، وبهذا يمكن أن يصبح اكتشاف حقول الغاز في مصر هو العلاج لأمرنا السريمة في انخفاض معدلات الأبخار والاستثمار من ناحية، والنقص في مصادر الطاقة من ناحية أخرى، والله أعلم

### الثورة الصناعية

منذ نحو قرنين ونصف ارتفعت البشرية إلى مرحلة جديدة الحضارة مع الثورة الصناعية، فما هي أهم دعائم هذه الثورة الاقتصادية الجديدة؟ هنا تكرر المشهد السابق للثورة الزراعية مع تعديلات جوهرية في عنصرَي الإنتاج: الاستثمار من ناحية والطاقة من ناحية أخرى، ورغم استمرار الدور الحيوي لكل منهما، فإن شكل هذين العنصرين تغير بشكل كبير.

أما فيما يتعلق بالأبخار والاستثمار، فإننا نلاحظ أن كلا منهما قد أخذ منحى جديدا في التطور، فالأبخار لم يعد عملا فرديا بحثا بقدر ما أصبح ظاهرة مجتمعية، حيث يتم تجميع مدخرات الأفراد في مؤسسات مالية عملاقة (بنوك) صناديق تأمين وإسجار، وسمسارة...، كذلك فإن الاستثمار لم يعد تطوير للأدوات المستخدمة مثل الفأس أو الممرات، لتصبح تطبيقا لقوانين الطبيعة والإضافة من الطاقة المتاحة. فقد ولدت هذه الثورة مع ما عرف بثورة البخار واستخدام الفحم ومن بعده البترول والغاز فضلا عن القوى النووية وقوى الرياح، فأشكال الطاقة الجديدة المستخدمة هي نتيجة للاكتشافات العلمية في الفيزياء والكيمياء والطول والبيولوجيا، فضلا عن علم السلوك الاجتماعي مثل الاقتصاد وإدارة الأعمال والتخطيط. وفي العقد الأخير من القرن العشرين ظهرت ثورة المعلومات والاتصالات وفتحت أبوابا جديدة للاستثمار والإنتاج.

وعندما ننظر إلى مسار الثورة الصناعية فنجد أنها تحدثت بشكل كبير وفقا لاحتياجات العصر من استخدامات الطاقة، ولم يكن غريبا أن تبدأ هذه الثورة في إنجلترا، وهي في نهاية الأمر صخره من الفحم، فضلا عن تقدمها العلمي والتجاري.

ومن إنجلترا انتقلت إلى أوروبا في فرنسا وخاصة في ألمانيا، التي تمتعت بدورها بأحجام هائلة من الفحم وتبعتهما بقية دول غرب أوروبا، وبطبيعة الأحوال جاءت الولايات المتحدة ومعها كندا، بما تتمتعان بها من موارد هائلة للطاقة في الفحم والساقط المائية، فضلا عن ثرواتها من المناجم والغازيات. وبداية القرن العشرين ظهرت اليابان، استثناء. لأنها لا تملك هذه مزايا من حيث الطاقة، وإن عرفت نظاما صارما من الانضباط وفي هذا القرن ظهر أيضا الاتحاد السوفيتي وهو يتبع بموارد هائلة من الطاقة، مع نظام حيدوي لا يخلو من نسوة، فنجدت في تحقيق إنجازات لا بأس بها وإن فرضت عليها البيروقراطية قيودا كبيرة على معدلات التنمية.

ولعل أظهر ما تميز به النصف الأخير من القرن العشرين هو ارتفاع مجموعة من الدول الفقيرة، والتي حققت معدلات عالية من النمو خاصة في لثالث والربع من ذلك القرن، اعتمادا على معدلات مرتفعة من الأبخار (وبالتالي الاستثمار) تجاوزت الـ ٢٠٪ سنويا ولفترة مستمرة لأكثر من ثلاثة عقود. حدث هذا فيما عرف بالنمو الآسيوي (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) ثم لحق عدد آخر مثل ماليزيا وأندونيسيا.

ويظل الانجاز الأكبر هو للصين، والتي انطلقت منذ بداية الثمانينيات بمعدلات عالية من الأبخار. تجاوزت الـ ٢٥٪ سنويا، وقد حافظت الصين على المعدلات لأكثر من ثلاثة عقود لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وإن ظل متوسط الدخل الفردي متواضعا. وهكذا يوضح أن النجاح الاقتصادي منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن، اعتمد بشكل كبير على أساسين وهما الاعتماد على التزايد في مصادر الطاقة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، فضلا عن توافر أحجام هامة من المدخرات من أجل الاستثمار. وهكذا تكافقت الطاقة مع الأبخار (الاستثمار) على تحقيق نجاح اقتصادي غير مسبق.

وقد نجح الإنسان خلال مسيرته من تجاوز إمكاناته الجسمانية في تشكيل وصناعة الأدوات، وكما استغل بعض الطاقات الموجودة في الطبيعة، عندما أولها الحيوان، حيث استطاع الإنسان أن يسخر طاقة الحيوان لصالحه، ومن هنا ظهرت الثورة الزراعية، ثم نجح بعد ذلك في تطويع طاقة الفم في ثورة البتر، ثم اكتشاف الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى التي فتحت الطريق إلى الثورة الصناعية. ولا بأس من كلمة قصيرة عن كل منهما.

### الثورة الزراعية

بدأت الحضارات الأولى مع اكتشاف الزراعة، ربما قبل نحو عشرة آلاف سنة، غالبا في شمال العراق، أو جنوب بحر قزوين مما أدى إلى ظهور حضارة وادي التفرين (مجلة والفرات)، وهي الوقت نفسه قريبا، أو بعد ذلك بقليل، بدأت الحضارة للصيرية القروية في وادي النيل، وبعد ذلك تكثرت التجربة في وديان الأنهار في الصين والهند.

ومع الزراعة، لم يعد الإنسان عالة على الطبيعة يعيش على ما تجود به عليه، بقدر ما أصبح شريكا لها، حيث يقوم بأعمال الزراعة مع ما يتطلبه ذلك من حرث وبنز وحصاد ونقل وتخزين، وينظر الآن معظم الحضارات الزراعية قد بدأت حول أحواض الأنهار فقد طلب ذلك العديد من الأعمال لضبط عمليات الري وربما التعامل مع الفيضانات. ومع نشأة القرى ولدى كان لابد من تمهيد الطرق وحماية الأمن، وبالتالي ضرورة ظهور الدولة.

ولكن هل الزراعة هي مجرد مشاركة بين الطبيعة وعمل الإنسان وأدواته الحقيقية أم الزراعة قامت واستقرت نظرا لقدرة الإنسان على تسخير العديد من الحيوانات لصالحه ولصالح الأعمال الزراعية، فدون تسخير لطاقة الحيوان للأعمال الشاقة في الحمل والنقل وأعمال الحرث والحراسة. إلخ ما أمكن للزراعة أن تقوم أو تستمر. وقد كان الشرق الأوسط هو أول من عرف استئتمان الحيوان من كلاب للحراسة، وحمير وبغال وخيل وابل للجر وحمل الأثقال، فضلا عن البقر والجاموس للإفادة من ألبانها وحمومها والمشاركة في أعمال الزراعة، والتي جانب تسخير طاقة الحيوان لمساعدة الإنسان في الأعمال الزراعية والنقل والترحال، فقد نجح الإنسان في استخدام الممرات المائية للري والشرب وصيد الأسماك وكثيرا للسفر أيضا، ولم يكن غريبا أن تبدأ الزراعة حول أحواض الأنهار الكبرى، وإذا كانت أمريكا الشمالية قد تأخرت في اكتشاف الفرم، فربما يرجع ذلك إلى أنها لم تعرف. في ذلك الوقت، حيوانات قابلة للاستئتمان، وهكذا قامت الثورة الزراعية على الحيوان وطاقاته والممرات المائية والرياح لصالحه من ناحية أخرى وجاءت القفزة الكبرى مع «الثورة الصناعية»، بحيث تعاطف دور الأبخار والاستثمار من الصناعة وتعتمد مصادر الطاقة مع اكتشاف ثورة البخار ثم استغلال الفحم ومن بعده البترول والغاز، فضلا عن مصادر الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية والرياح وأخيرا الطاقة الشمسية، وفي هذا تغير أيضا شكل الأبخار والاستثمار.

أثارت أنباء اكتشاف حقول للغاز الطبيعي بكميات هائلة على سواحل البحر الأبيض اهتماما كبيرا، وموجة من التفاؤل لدى معظم المصريين، وقد أشرت في مقالتي السابق في هذه الجريدة (الاقتصاد هل هو العلم الكبيرة) إلى أهمية النفقة في التعامل الاقتصادي بين «الثروة» والنخل، وأنه ينبغي حماية قيمة الثروة والحفاظ عليها للأجيال المقبلة، وذلك باستخدام عائداتها في الاستثمار فقط وليس لأغراض الاستهلاك.

وقد طلب مني العديد من الأصدقاء ضرورة متابعة الكتابة في هذا الموضوع، وما قد يتطلبه ذلك من تغير في أساليب السياسة المالية للدولة، وأود أن أتناول موضوع الغاز من خلال التركيز على جانبين، وقد ضرورية توافر الطاقة من ناحية، وزيادة حجم الأبخار، وبالتالي الاستثمار المحلي من ناحية أخرى، ومن خلال هذين العنصرين يمكن أن يتبين أسس التقدم الاقتصادي، وهذا ما حدث بالفعل في تاريخ البشرية منذ ظهور الحضارات الكبرى، وبطبيعة الأحوال، فإن التقدم وبناء الحضارات يتوقف على عوامل متعددة سواء، هي نظم الحكم، أو القيم السائدة، أو الظروف البيئية. والقائمة طويلة، ويظل مع ذلك أن هناك عنصرين في غاية الأهمية للتقدم، وهما الأبخار والطاقة، ولا غني وهما لتحقيق مسيرة التقدم، وقد صافف أن اكتشاف الغاز - في ظروف مصر الحالية - يستطيع أن يلعب دورا حاسما في هاتين القوسيتين: الأبخار والطاقة، وقد كانا جزءا من التاريخ البشري قاطرة التقدم والتغير، ويكفي أن نستعرض مراحل تقدم البشرية من خلال تتابع الحضارات التي نتكاد من هذه الملحق.

### الإنسان الصانع

ما ظهر الإنسان، بشكله العاصر «الإنسان العاقل» *homo sapiens sapiens* قبل نحو مائتي ألف عام، وقد ظل يعيش معظم هذه الفترة على ما تجود به الطبيعة عليه، فهو يعيش على الصيد والقتل واللفظ بالبحث ما يتوافر من أعشاب أو ثمار أو ما يقتصه من حيوانات أو فرائح، وكانت رحلته قد بدأت قبل ذلك عندما اكتشف إمكان تصنيع بعض الأدوات البدائية، والتي تساعده على التعامل مع البيئة.

فهو يشد الحجر ويصقله حتى يكاد يصبح أداة للإجهان على فرسته أو لكي يستخدمها في الحفر في الأرض بحثا عن الجذور والثمار التي قد تحققت في باطن الأرض، ومن هنا عرف هذا الإنسان بأنه «الإنسان الصانع» *homo habilis* ومع اكتشاف قدرته على صناعة الأدوات اللازمة لكفائه، فإنه يكون بذلك قد عرف مفهوم «الأبخار» و«الاستثمار» كيف؟

اكتشف الإنسان، ريد دون وعي كامل، أن ما يبنيه من جهد ومشقة في سبيل إعداد هذه الأدوات، ورغم ما يستغرقه ذلك من جهد ووقت، فإنه ليس ضروعا أو تبديدا لوقت، بل أنزبا منه قدرته في المستقبل على الحصول على منافع أكبر في الصيد والقتل واللفظ أو حتى في الدفاع عن حياته، فما يبذل من جهد ووقت لتشكيل هذه الأدوات، فإنه يزيد من قدرته في المستقبل على الحصول على ما يقفاته بكفاءة أكبر، وربما بكميات أكثر، ومن هنا، فإن ما قد يفقده بالامتاع عن الاستهلاك الآن، قد يزيد من قدراته على الاستهلاك عدا أن يعد غد.

ومن هنا لابد أن نفهم أن المقصود ب«الأبخار» هنا ليس فقط منغ الاستهلاك، وإنما المقصود هو توجيه الجهد والوارد لتصنيع «أدوات تزيد من القدرة على الإنتاج في المستقبل، فالأبخار هو مقدمة للاستثمار. أما إذا كان الامتاع عن الاستهلاك لا يرتبط بجهد لزيادة القدرات المستقبلية، فإنه لا يعتبر «أبخار» بل يطلق عليه «الاستنزاف»، فالإبخار وثيق الصلة بالاستثمار، وهو السبيل إليه.